

الخصوصية التاريخية في بناء الدولة عربيا مشهدية التحييد الإنكفائي والتراكم الحضاري

الدكتورة: فرقاني فتيحة

أستاذة العلوم السياسية – جامعة جيجل

البريد الإلكتروني: fatihafergani@gmail.com

ملخص اللغة العربية

يعد بناء التصور العام لمفهوم "الخصوصية التاريخية" وما يتصل بحضوره في العقل السياسي العربي، والتي تحكمت في فعله السياسي على مستوى الدولة، السلطة والفرد، تطرح كمدخل أساسي في عملية تفكيك منظومة الدولة والحكم عربيا وفهم ملابسات التحول والتعثر والثورة. إن تتبع التحولات أو الانتقالات الحضارية والمجتمعية والاجتماعية، وما لها من أثر مباشر على العملية السياسية التي من مركزها بناء الدولة مؤسساتيا وتكييف الممارسة وفق هذا البناء، على اختلاف منظوماته ومستويات القوة والسلطة فيه. يكون منسجما معقولا بفهم تفاصيل ومفردات هذه الخصوصية وحضورها المستمر والدائم في واقع الممارسة اليوم.

ABSTRACT

The study addresses the centrality of historical act and the presence of time continuity in forming political heritage in the Arab area and Islamic as well. Besides, it analyzes the manifestation of these principals currently on the multiple forms and transformations, which have ultimately affected the future scenarios. It should be clear to clarify that the analysis does not begin or end at the historical detours listed and analyze them in the light of the Arab nation's history. However, the present research tends to understand the continuing impact of the many historical facts in the Arabic field. This effect has its impacts clearly on state-building and policy-making. Also, it controls its rational and random political practice

الكلمات المفتاحية: الخصوصية – المعرفة السياسية – المجال العربي – التراث – الانتماء الحضاري

مقدمة

إن معالجة قضية مركزية الفعل التاريخي وحضور الصيرورة الزمنية في تشكل التراث السياسي في المجال العربي و"الإسلامي" على السواء، وتجلي هذين المبدئين في اللحظة الراهنة على تعدد أشكالها وتحولاتها، والتي لها منتهى الأثر في سيناريوهات المستقبل الكلاسيكية أو التجزئية. وغير أن هذه المعالجة لا يجب أن تبدأ ولا أن تنتهي إلى سرد الإنعطافات التاريخية وتحليلها في تاريخ "الأمة العربية"، والبحث في سلامتها أو نكوصها. إنما يتجه البحث إلى فهم التأثير المستمر واللامنتهي للكثير من أجزاء الكتلة التاريخية في المجال العربي، هذا التأثير الذي ترك أثره بصورة جلية على بناء الدولة وتشكل سياساتها ومؤسساتها، وتحكم أيضا في عقلانية وعشوائية ممارستها السياسية. وبالتالي، فبناء التصور العام للأجزاء الرئيسية الأكثر حضورا في العقل السياسي العربي، والتي تحكمت في فعله السياسي على مستوى الدولة، السلطة والفرد، تمثل المدخل الأساس في عملية تفكيك منظومة الدولة والحكم عربيا، وفهم ملامسات التحول والتعثر والثورة.

إن تتبع التحولات أو الانتقالات الحضارية والمجتمعية والاجتماعية وما لها من أثر مباشر على العملية السياسية التي من مرتكزها بناء الدولة مؤسساتيا وتكييف الممارسة وفق هذا البناء، على اختلاف منظوماته ومستويات القوة والسلطة فيه. ومما يتوجب الأخذ به في حيثيات التفكيك، أن حضور "الخصوصية التاريخية" بقي يتراوح بين موقفان يحكمان تسلسلها في عملية البناء الدولاتي، موقف يوجب الابتعاد في الفهم والتحليل عن كل الانزلاقات التاريخية العربية التي شوهدت البناء السياسي وأثرت على مسارات التنمية والتفوق، وموقف يلح أن يكون الأخذ بها مبنيا على فهم التراكم الحضاري في تشكل الممارسة والمؤسسة، وتأسيس البناء الكلاسيكي للدولة وفق فهم الخصوصية المُشكَّلة والتراكم الممتد. وهذا ما ستقوم الدراسة ببحثه من خلال مقارنة تفسيرية للموقفين في معالجة مركزية التراث في تحقق البناء الفاعل والمتفاعل في حركية الدولة والمجتمع، وانجذابات وتأثيرات التحولات الكونية.

هذا الاختلاف الفكري العربي في أثر البعد التاريخاني في بناء الدولة، يضعنا أمام إشكالية بحثية هي: ما مدى حضور الخصوصية التاريخية المثقلة بتراكمات التراث السياسي العربي في مسار بناء الدولة عربيا؟ وقد أعطت هذه الإشكالية فرضية مركزية يحاول البحث مناقشة صحتها من عدمه، والتي تأسس على:

بناء الدولة العربية أخذ في مراحل عديدة منه الكثير الحضور التراثي التي ميز "خصوصية تاريخية" عربية، أسهمت في مضاعفة مظاهر الصدمة الحضارية والتبعية الأنموذجية وغياب وحدوية النموذج الحضاري العربي في ممارسة الحكم والمؤسسات الدولة عربيا.

وللتحقق من سلامة الفرضية وإجابة عن الإشكالية، تضع الدراسة محاور ثلاث لمناقشة كل هذه التداخلات المعرفية والانتقالات التاريخية من خلال:

- المعرفة السياسية والمرجعية التاريخية في التحليل: إلزامية الحضور والتجذر
- المرتكزات التراثية المسهمة في بناء الدولة في المجال العربي: معادلة المنحول والأصيل
- ثنائية التحييد والتراكم لمفهوم الخصوصية التاريخية عربيا

1. المعرفة السياسية والمرجعية التاريخية في التحليل: إلزامية الحضور والتجذر

تعد معرفة التاريخ وغايته وقوانين تطوره من المواضيع التي شغلت الفكر البشري ولا تزال، فمثلما أن الفرد مجبول على حب معرفة مستقبله الخاص، فإن البشر لم يفتأوا يحاولون من ناحيتهم التعرف على تاريخ المجتمعات البشرية، وما رافق ذلك من تغيرات وتحولات كبرى في التاريخ. غير أن حب المعرفة والتطلع والبحث المجرى لم يكن دائما الدافع الوحيد إلى استجلاء حقيقة التاريخ ومعرفة قوانينه ومساره، فالتاريخ في بعده الإيديولوجي والفلسفي تعبير عن السعي إلى التأثير على الوعي البشري من أجل الهيمنة والتحكم فيه وتوجيهه.¹

إن التاريخ بما وصفته الدراسات والأفكار والمواقف والآراء هو في حقيقته وثيق الصلة بالصراعات والرهانات الاقتصادية والسياسية القائمة في الحاضر. إن الموقف من الراهن لا يُحدّد فقط النظر إلى المستقبل بل إلى الماضي أيضا، كما يكشف تصور التاريخ عن ذهنية الشعوب ومدى ديناميكيتها وفعاليتها وعن نظرتها إلى الوجود والحياة، وهو إلى جانب ذلك تعبير أيضا عن آمال الإنسان بعالم أفضل. وهو ما جعل من قراءة التاريخ ودراسته تأخذ الكثير من المناهج والمقاربات، وتستثمر في كثير من الاختصاصات العلمية، وكل هذا لزيادة تطوير وتضخيم الأهمية الكامنة في التاريخ.²

كل هذه الأهمية التي وصفت بها دراسة التاريخ، وحالة الجذب القائمة بينها وبين رغبة وأمل الإنسان في تحقيق مستقبل أرحب وأوسع، تجعل من فهم وتوظيف قراءة التاريخ واستنباط قوانينه واستيعاب فلسفته، من مستلزمات الانتقال المنهجي في فهم كل حركات الدولة والفرد. كما أنها مرتكز لا بد منه في تحليل اللحظة الراهنة وفهم ملامستها، ذلك أنه من غير فهم وتحليل واستحضار للفعل التاريخي ونتائجها لا يمكن أن يكون للتحليل أية إضافة أو سلامة في بناء التصور المتكامل للقضية النقاشية وأبعادها.

من هنا تكون "منظومة المعرفة"^(*) السياسية مبنية بكل ما لديها من مناهج ومواضيع وتخصصات وميادين، مرتبطة بالمعرفة التاريخية وما تحمله من كثافة وحمولة للفعل التاريخي الذي هو كما سبق التوضيح مرتبط بشغف ورؤية في آن واحد، فالبشر يسعون إلى فهم هذه التحولات في المجتمع والدولة من خلال تفكيك التاريخ وإعادة فهمه من خلال أدوات سياسية وتحليلات تأخذ بُعدها السياسي، ذلك أن الأثر السياسي للوقعة التاريخية أو التحليلات السياسية للتاريخ تبقى الأكثر حضورا في "فلسفة التاريخ" وقواعدها.

إن المعرفة التاريخية (على اختلاف تسمياتها وقوالها) يمكن أن نوظفها في سياقات التحليل السياسي على النحو الذي يجعل من الكيان الاجتماعي محورا للذاكرة والإدراك والوعي والإرادة للنظام السياسي، وهو سيؤدي إلى

¹ - إبراهيم سعدي، الوطن العربي: نظرات في الثقافة والمجتمع، ط1. الجزائر: منشورات البرزخ، 2009، ص 52

² - نفس المرجع، ص 52-53

* - يقصد بمنظومة المعرفة في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: أولها المعلومات التي يمتلكها الفرد عن الذات والآخر والكون. ثانياها: شبكة العلاقات الذهنية المنتظمة بين المعلومات، أي العلاقة والتداعي بين المعلومة وأخرى. وقد تكون هذه العلاقات صحيحة أو خاطئة. ثالثا سلم قياسي شكلته الخبرة المجتمعية، ويضع مثالية تسيطر وتهدى آلية التفكير في الظواهر.

ربط بين قدرة النظام على التفاعل الإيجابي مع بيئته ومخلفات اللحظة التاريخية (ماديا معنويا)، وبين مدى حيوية الكيان الاجتماعي من خلال قدرته على التحكم في مسار وتحديد الأهداف وتحولات اللحظة الراهنة.³

إن المحور الرئيسي للتاريخ هو نمو الحرية فليس التاريخ سلسلة عمياء من الأحداث، وإنما هو كلُّ ذو مغزى نمت فيه أفكار البشرية حول طبيعة النظام السياسي والاجتماعي العادي ومضى بها الى غايتها، وان كنا اليوم قد بلغنا مرحلة لا نستطيع معها أن نتخيل عالماً شديداً للاختلاف عن عالمنا وطريقة ظاهرة وواضحة يصبح المستقبل بها أفضل بكثير مما نحن فيه، فعلياً أيضاً ان نأخذ بعين الاعتبار احتمال أن يكون التاريخ قد بلغ نهايته.⁴ إن هذه العبارة التي وردت في كتاب "فوكوياما" تظهر أن التحليل السياسي أعطى ثقلاً كبيراً لدورة التاريخ وأهميته وتأثيره على حركية المجتمعات والأنظمة. فوصول الحالة الإنسانية إلى نهاية التاريخ، إنما القصد منها تجاوز التاريخ بما ارتبط ببعده الأحداث الماضية، والانتقال به إلى توظيف راهن وفهم للملابسات التأثير فيه ووضع محل النقد والمعالجة. وغن كان قد قصد بنهاية التاريخ هو نهاية تطور تاريخ البشرية، فهذا يعد أيضاً توظيفاً سياسياً للمفهوم التاريخي الذي يتأسس على عدم قدرة على التصرف في الأحداث التاريخية وتطويرها أو تصحيحها.

ومهما كانت الرؤية التي ناقش بها "فرانسيس فوكوياما" التاريخ فإنها تدل على "المعرفة التاريخية" تبقى حاضرة ماثلة في أبعاد المنظمة المعرفية السياسية، وتؤطر تفاعلها وقراءتها للأحداث التاريخية بما يعطي المعرفة السياسية دوراً محورياً في نقلها للمعرفة التاريخية إلى تفاعلات اللحظة الراهنة وإعادة تحيينها وربما إحياء شخصيتها ووقائعها بما يتناسب ومؤشرات المستقبل ومتطلبات الحاضر.

إن هذه الصلة القائمة على أساس من الوجودية والتجذرين أدوات المعرفة والتحليل السياسي، والمعرفة التاريخية وتحولات مناقشتها في أبعاد منهجية متعددة. يجعل من مناقشة مسألة "الخصوصية التاريخية" التي يمكن البحث في ثناياها في العالم العربي وفهمها، أمراً متاحاً للباحث السياسي، كون أن هذه الخصوصية ترتبط بأبعاد حاضرة ومؤشرات مستقبلية، فهي التي تعطي الرسم والوسم للنظام السياسي العربي القائم، وهي التي تحدد مآلاته في مستقبل الأمة العربية. وبذلك يكون الانتقال ابتداءً إلى فهم الترسبات التاريخية التي صنعت هذه الخصوصية في العالم العربي واستيعاب أثرها، ليأتي تبعاً مناقشة استجلاب هذا الأثر أو تجاوزه في الممارسة السياسية داخل الدول العربية.

2. المرتكزات التراثية المسهمة في بناء الدولة في المجال العربي: معادلة المنحول والأصيل

لقد انطوت المعرفة السياسية العربية على بعد سياسي مهم، تمثل في تكريس صورة "السلطة فوق البشرية" للحاكم من خلال الأدب السلطاني والفقهاء السياسي، وتعززت الصورة عبر التاريخ بأنماط حكم نسخت من تجارب

³ - منى أبو الفضل، المدخل المنهجي لدراسة النظم السياسية العربية، ط1. القاهرة: دار السلام، 2013، ص 109

⁴ - فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، (تر: حسين أحمد أمين)، ط1. القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 1993، ص 67

موازية في إضفاء "فوق البشرية" على السلطة، مثل النموذج الكسروي من بلاد فارس تحديداً.⁵ إن هذا القول الصادم للمعرفة السياسية في مجالها العربي، إنما يأتي الغرض من توظيفه لتوضيح أن التحليل السياسي سيبقى مرتكزا على فعل تيريري للسلطة القائمة، أو في أقصى حالاته سيكون مفسرا لهذه السلطة من غير أن يصطدم بها مؤسسها أو فرديا، ولذلك فالتحليل وما يأتي وفقه من تبريرات ورؤى ومواقف سيكون منطلقا أساس من فكرة مرجعية وهي أن السلطة عربيا حالة "فوق بشرية" وجب إدراك تماثلها ليفهم امتدادها واستمرارها، وفهم منطق بناء الدولة وفق ذلك.

إن مصطلح "الدولة" لم يأخذ مفهومه المعروف على أنه (الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة المجتمع والناظم لحياته الجماعية وموضع السيادة فيه). بل بقي لوقت طويل يتضمن على معنى وحيد وهو "الحكومة" أو "النظام القائم الحاكم" و"الأسرة والجماعة الحاكمة" أي بمعنى السلطة السياسية القائمة في زمان ما بمعزل عن عموم الكيان الجغرافي والبشري الذي تحكمه، زيادة على أنه يتتبع المصطلح في تاريخ الدولة الإسلامية نجده ارتبط أو نسب للحاكم بدلا عن الكيان الجغرافي والإقليمي، وهو ما مثل غيابا للمفهوم التجريدي (المجرد) للدولة عند العرب ولزوم اتصالها بشخص الحاكم.⁶

إن هذا التشكل الغريب لمفهوم الدولة في الذهن العربي (السياسي/المجتمعي) قد أبقى واقع الأمة العربية متصلا برابط قوي بهذا التصور النهائي (لدينا)، والذي أوجد خالة من الصدمة في تحول مفهوم الدولة الحديث، بعد بروز مرحلة النهضة العربية وما تبعها من تطاير نظري وفكري لمفهوم الدولة، والذي مثل اكتشاف الدولة فيه بالنسبة للنهضويين على اختلاف رؤاهم، إلا أنها اشتملت على ارتباطها باكتشاف دولة قهرية غالبية مستعمرة، فيما ارتبط لدى البعض الآخر باكتشاف الدولة المنظمة العادلة، فهذه الصدمة التي اعتلت نخب العرب في فترة الاستعمار والمشاهدة العربية لهذه الدول الغازية، قد اثر وبقى مؤثرا وسيبقى له بالغ الحضور في أدبيات فهم الدولة ومستلزمات بنائها.⁷

إن هذه الرؤية لمفهوم الدولة في الفكر العربي وفي الممارسة بصورة ثانية، يوضح أن الدولة في الواقع السياسي العربي تتصف بالهلامية والتذبذب والتشكل والتحلل، وهذا راجع إلى ضموه وغياب كيان وبنية الدولة، على الرغم من تضخم بيئة الحكومات والأنظمة الحاكمة، وهو ما يفسر أن مختلف مظاهر الاضطراب والخلل السياسي، إنما هي نتيجة لغياب مؤسسة الدولة الشاملة والدائمة، ولا يمكن أن لها ان تتعلم كيف تحكم نفسها وتمارس خبرتها السياسية وبناء حالة من الاستقرار والثبات، وكل هذا نتيجة ما حصل من ارتباط شخصي للدولة، ومن صدمة

⁵ - وليد عبد العي وآخرون، الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية، ط1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص 154

⁶ - محمد جابر الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب وسوسولوجيا الاسلام: مكونات الحالة المزمنة، ط2. القاهرة: دار الشروق، 1999، ص 27-28

⁷ - عبد الإله بلقزيز، رضوان السيد، أزمة الفكر السياسي العربي، ط1. دمشق: دار الفكر المعاصر، 2000، ص 50-55

تاريخية قسمت جهود البناء السياسي للدولة بين رافض للنموذج الدولاتي الغربي وبين مولع به ومنساق لكل تفاصيله، وبذلك ضاعت كل معالم الجهد السياسي المتجه إلى تحقيق بناء سياسي لها.⁸

وهكذا كانت النتيجة الطبيعية لورود مفهوم الدولة الوطنية ونظامها، حيث لم يستطع الفكر العربي الحديث التعرف على الدولة كجهاز قائم على نظرية متكاملة وإنما كعناصر متفرقة^(*). وهو ما أعطى لحظة ولادة هذه الدولة العربية قائمة كرد فعل دفاعي ضد التدخل الأجنبي، من منطلق أن سر تفوقه يعود بشكل أساسي إلى نظام الدولة فيه.⁹ غير أن هذا الشكل الجديد من النظام غدت من خلاله "السلطة السياسية" (وليس مفهوم الدولة) مجرد شكل عصري للحكم القهري، الذي يحكم قبضته على الأفراد في إقليمه أكثر مما كانت عليه الدولة القديمة، وهذا نتيجة ما تتوفر لديها من سلطة قمعية وقهرية واختلالها بصورة كلية للمجال العام. وهذا في ذاته يبقي على مفهوم "السلطة وليس الدولة" في المجال العربي.¹⁰

إن كل هذا التطور الذي حصل في العالم العربي بخصوص الدولة ومفهومه، كان يحمل في ثناياه الكثير من المظاهر التي بقيت ملازمة لمفهوم الدولة، والتي جعلتها معها من خلال ما يعرف من مدونات وخبرات "التراث السياسي العربي".

"التراث" هذا المفهوم المتداول بصورة واسعة، والذي يحمل من القيم والمدلولات المجال الكبير والواسع. وبالعودة إلى أهميتها في المنظور العربي، نجد أنها تتجلى في كونه وسيلة من الوسائل التي تساعد في الإسهام في التراث العالمي بداية، كما أنه يهين على بلورة نظرية فكرية وتيار فكري عربي عام.^(*) فبغير التراث ودروسه لن يستطيع العرب فهم معطيات الحاضر، ولا التقدم نحو مجالات المستقبل. فالتراث العربي يعد منجما يستطيع العرب من خلال مواده وتشكلاته أن يحقق تميزا وخصوصية توجد النموذج الحضاري العربي، ولا يكون من الجديد القول أن التراث هو ارتكاز الأمم والحضارات القائمة الآن على اختلاف نماذجها وتحولاتها.¹¹

⁸ - محمد جابر الأنصاري، المرجع السابق الذكر، ص 47-48

* - هنا يتوجب التنويه إلى أن المقصود بالدولة الوطنية ما بعد حالة الاستقلال في أغلب الدول العربية، وهو ما جعل الكثير منها متجهة إلى تطبيق أنظمة ونماذج حكم كما كان عند الدول الأوروبية المستعمرة.

⁹ - حسن حنفي وآخرون، الفكر السياسي العربي: قراءة في أعمال علي أواميل، ط1. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005، ص 79

¹⁰ - نفس المرجع، ص 83

* - تعددت القراءات المهمة بالتراث العربي: فمنها المدرسة الماركسية في قراءة التراث، ونذكر من روادها الطيب تيزيني وحسين مروة، والقراءة الحدائية للتراث ومثلها محمد أركون، والمدرسة المشتغلة بالأدوات والابستمولوجيا في التراث ومثلها محمد عابد الجابري، والمدرسة التداولية في تحليل مضامين التراث ومثلها طه عبد الرحمن، وكلها اختلفت في رؤيتها لموضوع الدين في التراث، واعتبار أن الدين لدى المدرستين الأوليتين طرح في سياق البحث التراثي على أنه تطرف وتجني على الحقائق التاريخية، أم المدرستين الأخيرتين فتربطنا بينهما ولكن كل من زاوية تختلف في المنهجية عن الأخرى.

¹¹ - إبراهيم محمود عبد الباقي، الخطاب العربي المعاصر: عوامل البناء الحضاري في الكتابات العربية، ط1. هردن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008، ص 64-65

إن فهم التراث وتوظيفه وأخذ التعقيدات والأصول منه، يعد رواق وجب السير فيه لتحقيق فهم واستيعاب أكبر للحظة الراهنة. وهو ما تستوجبه أدبيات الدراسة في مناقشة الأثر التراثي على بناء الدولة الحديثة. ولكن قد يسبق هذا التفصيل، تحديد المهاجية التي وجب الأخذ بها في معالجة هذا الأخير وفهم ملابساته. ونقف في دراستنا على الوظيفة السياسية لقراءة التراث، و التي تنقلنا إلى نطاق يتصف بالاتساع، فهذه الوظيفة تلغي عنصر الزمان، إذ يُفرض على المحلل أن يسعى لإدراج التراث في إطار أكثر اتساعاً، إطار الحركة الجماعية والإنسانية، حيث يصير النص التقاء بين الماضي والحاضر والمستقبل، وحيث يستطيع المحلل من خلال إدخال مفهوم المقارنة المهاجية والتي ترتبط بالنص وما يتبعه. لينتقل إلى المناهجية الجدلية والتي تهدف إلى بلورة مجموعة من العناصر والمتغيرات تصير هي وحدها مظاهر التعبير عن حقيقة الوعي الجماعي وصالحه للتنبؤ بإمكانات المستقبل.¹²

وحتى نجاوز الجانب التنظيري ونحافظ على سلامة التحليل المنهجي للدراسة، نقف في هذا الجزء على أهم المرتكزات التراثية التي مثلت حالة عربية، كان لها الأثر في مختلف الأطوار التي عرفتها بناء الدولة في العالم العربي، والتي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

1. استمرار القبلية السياسية في الدولة العربية: تحول الرباط القرابي القبلي إلى كيان حصري متكامل ودمج في وحدته العضوية العلاقات الاجتماعية بالسياسة بالاقتصادية بالقيمة ضمن نسيج واحد. وهو ما مثل قوة رسوخ الكيانات القبلية وامتداد عصبها وانتماءاتها الذاتية إلى ما بعد انضمامها للكيان العام في الدولة العربي، بل وتحولها من رابطة نسي حقيقي إلى رابطة حكم وممارسة سلطة. وعلى طول التاريخ السياسي العربي، ظل الفكر العربي يعاني من جراء تحول في مقاربة الشأن السياسي من الموضوعي (الحكم وكيفياته ونظمه) إلى ذاتي (ذاتية الحاكمين من يكونون، ومن أي قبيلة وفصيل وطائفة)، أو إلى ذاتية الحاكم نفسه عندما يكون بطلاً ثورياً.¹³
 2. هندسة الاستبداد السياسي: ويأتي هذا العنوان ليقدم مجموعة من النقاط التراثية التي أسهمت أكثر في بناء الدولة، وقيدتها إلى اللحظة العربية الراهنة. ويمكن تحديد هذه الصور في التالي:
 - أ. تكثيف المقدس في مرحلة اجتماع السلطين السياسية والدينية في شخص واحد، ويمكن تفسير ذلك من خلال أن في التراث العربي ليس هناك نظرية دولة أو حكومة بل نظرية سياسية في الحاكم فقط.
 - ب. الحاكم وذهنية الانفراد والتفرد: والتي كانت تعني (ولا تزال تعني في معان كثيرة منها) أنه مصدر الأصول كلها، وصاحب موقع الامتياز والتموقع فوق كل المواقع والمراتب، وقد وصلت الكثير من نصوص التراث التي بقي أثرها العملي قائماً بأشكال مختلفة، أن ذهبت إلى مبدأ التماثل بين الإله والملك، وذلك بربط أسطوري "الملك ظل الله في الأرض".¹⁴
 - ت. لا تستمد السلطة شرعيتها من ميثاق ما، الميثاق الفعلي هو فعل التغلب، والذي يمكن للحاكم من الملك في كل زمان ومكان، وهو ما أوجد فلسفة عربية للقهر لها رصيد أكبر معاينة ملامح السياسة الفعلية الناشئة في التاريخ.¹⁵
 - ث. غياب آلية فض النزاعات السياسية الداخلية وعلاج البغي السياسي في التراث السياسي، فقد بقي التراث الفكري السياسي عاجزاً عن إيجاد آلية لتسوية النزاعات في الحالات التي تكون فيها السلطة العليا طرفاً فيها، وبقي الأمر حتى إلى هذه اللحظة، وهو ما نلاحظه في تعدد الفتاوى وتضاربها عند حدوث نزاع بين دولتين من داخل النسق الإسلامي.¹⁶
- إن هذه الأفكار التي حملتها من تراثنا السياسي العربي، بقيت ولا تزال محل خلاف ونقاش عربي، يهدف إلى التأكيد على حقيقة استمرارها أو تجدد آليات العمل بغيرها، وقد كانت هذه النخبة من المرتكزات مبينة على ما تحمله

¹² - حامد ربيع، مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي، ج2، ط1. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008، ص 244

¹³ - محمد جابر الأنصاري، العرب والسياسة أين الخلل: جذر العطل العميق، ط1. بيروت: دار الساقي، 1998، ص 181

¹⁴ - كمال عبد اللطيف، في الاستبداد بحث في التراث الإسلامي، ط1. بيروت: منتدى المعارف، 2011، ص 158-160

¹⁵ - نفس المرجع، ص 170

¹⁶ - وليد عبد الحي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 158-159

نقاشات العرب حول انعكاسات اللحظة التاريخية على واقع اللحظة الراهنة، وهو ما سنحاول فهمه في المحور الأخير بين حقيقة الاستمرارية أو القطيعة.

3. ثنائية التحييد والتراكم لمفهوم الخصوصية التاريخية عربيا

إن ما يميز التاريخ هو طابع التغير والتطور الذي يكشف عنه تبدل الأحوال عبر الزمان في مختلف المجالات، كما يمكن أن نلمس ذلك في التاريخ العام للحضارات والأمم. لكن تصور التاريخ بوصفه مسيرة دائمة إلى الأمام هو تصور للتاريخ عند الغرب، أما في المجال العربي فإن حالة الثبات لهذا التاريخ، أعطت بنيات الماضي التي كانت في لحظتها التاريخية الخاصة بها والفعالة والمنتجة لها، لا تزال متمكنة من حاضره، وهذا ما يعني معاودة وتكرار لنفس المشهد والممارسة. وهذا ما يكون فتح النقاش المستمر حول حضور التراث أو التاريخ في ممارسة بناء الدولة في العصور المتقدمة.¹⁷

ولرصد هذا التفاعل بين حالي الاستمرارية و القطيعة مع الموروث السياسي العربي في بناء الدولة، وقدرة الخصوصية التاريخية على التمكن في تصرفات اللحظة الراهنة وقراراتها. يمكن القول أن مسألة الاستمرارية تجد لها حضورا واسعا في واقع الممارسة، وحتى في بعض التنظيرات والمحاكاة العربية في تطوير العملية السياسية، وإن كانت تسعى إلى إغفال الجوانب السلبية والمظاهر الاستبدادية إلا أنها تحاول إبقاء الحضور التاريخي والخصوصية التاريخية في الشكل الحضاري للأمة العربية قائما.

في سياق البحث عن اقوال في الاستمرارية التي تبني ممارسة بنائية للدولة والسياسة، نأخذ قولاً واضحاً وجلياً لحامد ربيع والذي يلخص فيه الكثير من النقاط التي تتصل ببعيد الاستمرارية، فيقول:¹⁸

"نظام القيم الذي رسبته تقاليدنا السياسية، لا يزال في حاجة إلى كشف وتنظيف من تلك الرواسب التي علقت به، إن قصة تاريخنا الحقيقية هي قصة دفاعنا عن القيم والمثاليات وتارة عن نجاحنا وتارة عن فشلنا، ولكن المحور الرئيسي لجميع صفحات الصراعات الحقيقية غلفتها قيم المثالية ومثالية القيم. هذا التاريخ الذي أضحى يقدمه أعداؤنا وخصومنا على أنه أحاديث ألف ليلة وليلة، عامر بالنماذج التي تعلن ليس فقط عن إرادة التحدي، بل وعن الاستعداد للمغامرة بالذات في سبيل القيم العليا التي سادت ذلك المجتمع وتقاليدته".

ومما يضيفه حامد ربيع مجموعة من القيم التراثية التي يرى أنها تبقى على استمرارية تامة ومتصلة وبتراثنا السياسي العربي، فثمة محاور خمسة في رأيه يجب من حصيلتها رؤية ذلك النسيج الذي هو منطلق التفوق الحضاري. هذه المحاور هي:

1. نظام القيم والمثاليات الذي هو محور الوجود والممارسة.

¹⁷ - إبراهيم سعدي، المرجع السابق الذكر، ص 67

¹⁸ - حامد ربيع، خطابات إلى الأمة والقيادة: دور المفكر السياسي ومسؤوليته المجتمعية، ط1. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص 64

2. عالمية الوظيفة الحضارية
3. القدرة و المقدرة على تطوع الذات الجماعية
4. الاستمرارية التي تعلن عن الصلابة والنبات
5. إدارة الصراع¹⁹

والذي يرى أن الأمة العربية هي الوحيدة التي كانت لها القدرة على أن ترتفع بها إلى مرتبة التكامل، وأوجدت لديها إطارا منسجما للتعامل مع التاريخ.

إن ما أبرزته رؤية الاستمرارية في فهم التراث واحترام الخصوصية التاريخية (الإيجابية)، ليس نفسه المنطق الذي تعتمده الأراء المناهضة أو التي تدعو إلى اتخاذ قطيعة معرفية وممارساتية مع معاني التاريخ والتراث، ذلك أن هذه الأخيرة لم تكن قادرة على تحقيق بناء الدولة الحديثة، ولكنها ضاعفت من مشاكل الدولة والنخب، وأسهمت في زيادة رصيد التخلف العربي، وهو ما يجعل من الخبرة التراثية و الخصوصية التاريخية التي أوجدتها ظروف معينة في لحظاتها تاريخية معينة، غير قادرة على مواكبة التحولات ولا يمكن استدعاؤها إلى مسارات التطور والتحديث السياسي الواجب القيام به، وإن ما علق في ذهن الحاكم وفي ممارسات السلطة السياسية العربية، وجب أن يطاله التحديث والتطوير.

وإن كانت هذه المطالبات لا تحفظ للتراث و الخصوصية التاريخية أية ممكانة أو موقع في واقع اليوم، فإنها تنطلق في ذلك من مجموعة تساؤلات تراها الأهم في فهم وجوب القطيعة والبحث عن بدائل أنفع للأمة، من هذه الأسئلة :

1. هل بقيت السمات المركزية للفكر السياسي العربي من دون تحولات جذرية؟
 2. ألم يترك التلاقح مع الإرث الثقافي في المناطق التي امتدت إليها الامبراطورية الإسلامية عبر مختلف مراحل تطورها أي آثار؟
 3. هل خلت المرحلة الاستعمارية من أي تأثير في الإرث الثقافي السياسي العربي؟
 4. ألم تترك الإيديولوجيات الحديثة والمعاصرة بصماتها على منظومة الفكر السياسي العربي المسهم في بناء الدولة؟²⁰
- إن هذه الأسئلة وما تحمله من مفارقة (الإدانة والرضا)، توجي إلى أن النظرة السليمة للتراث ولمفهوم الخصوصية التاريخية في مسار بناء الدولة عربيا، يجب أن يكون ممتدا إلى منطق التعامل الحذر والعقلاني والواقعي مع تراكمات التراث السياسي عربيا، واحترام معايير الخصوصية التاريخية العربية في جانبها أو بعدها المؤسسي والتشاركي والديمقراطي والتداولي، وهو ما يمكنه أن يحقق تمازجا بين الرأيين ، ينتقل من ثنائية التحييد والتراكم إلى وحدوية التوجه والمستقبل.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نصل إلى فكرة جوهرية وأساسية في معالجة قضايا بناء الدولة في العالم العربي، وهي أن المسار الذي عرفته هذه الدولة في سياق من الاستمراريات والقطائع، وتشعب في القضايا والمناقشات، لا يزال الفصل فيه غير ممكن ولا يقبل الثبات والركود، إنها حالة متلاحقة من البناء والتطوير والإصلاح، ولا يليق أن تكون

¹⁹- نفس المرجع ، نفس الصفحة

²⁰- وليد عبد الحي، المرجع السابق الذكر، ص 161

الأحكام نهائية ولا مرتبطة بنمطية النموذج الغربي، ولا محتكمة في أنموذج تراثي لا يتجاوب ومتطلبات اللحظة الراهنة.

لكن الذي تفرضه معاينة الواقع اليومي للدولة العربية أنها لم تنجح في قطاع أو اهتمام أو وظيفة سياسية، كما كان نجاحها في تطوير هندسة الاستبداد أكثر من نجاح في تطوير منظومة الحكم وترشيد مؤسساته وآلياته. وهذا الواقع يفرض أيضا معالجة ممتدة في التاريخ والحاضر ومتوجهة نحو المستقبل، تحاول فيه الدولة العربي أن تحقق مظاهر أعلى وأكثر تكاملا في التطور الديمقراطي.

على أن نرى البعد الديني في بناء الدولة العربية، ولا يمكن بأي حال الفصل بين متغير الإسلام والمنطقة العربية، وأي تجاوز لدور وأهمية هذا المتغير سيكون الجهد منافيا للفطرة المجتمع وتوجهاته الروحية والدينية على السواء.

قائمة المراجع

1. أبو الفضل ، منى ، المدخل المنهجي لدراسة النظم السياسية العربية، ط1. القاهرة: دار السلام، 2013
2. الأنصاري ، محمد جابر ، التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة، ط2. القاهرة: دار الشروق، 1999
3. الأنصاري ، محمد جابر ، العرب والسياسة أين الخلل: جذر العطل العميق، ط1. بيروت: دار الساقى، 1998
4. بلقزيز، عبد الإله ، السيد ، رضوان ، أزمة الفكر السياسي العربي، ط1. دمشق: دار الفكر المعاصر، 2000
5. حنفي ، حسن وآخرون، الفكر السياسي العربي: قراءة في أعمال علي أمليل، ط1.الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2005
6. ربيع ، حامد، مدخل في دراسة التراث السياسي الإسلامي، ج2، ط1. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2008
7. (---) ، (---) ، خطابات إلى الأمة والقيادة: دور المفكر السياسي ومسؤوليته المجتمعية، ط1. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007
8. سعدي، إبراهيم ،الوطن العربي: نظرات في الثقافة والمجتمع، ط1.الجزائر: منشورات البرزخ، 2009
9. عبد الحى ، وليد ، وآخرون، الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية، ط1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012
10. عبد اللطيف ، كمال ، في الاستبداد بحث في التراث الإسلامي، ط1.بيروت: منتدى المعارف، 2011
11. فوكوياما ، فرنسيس ، نهاية التاريخ وخاتم البشر، (تر:حسين أحمد أمين)، ط1. القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 1993
12. محمود عبد الباقي ، ابراهيم ، الخطاب العربي المعاصر: عوامل البناء الحضاري في الكتابات العربية، ط1.هرندن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2008